وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

قسم علوم التسيير

المسيلة في: 2025/02/11

شهـادة مشاركة

يشهد عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة ورئيس الملتقى الوطني حول:

"الابتكار وريادة الاعمال: دور حاضنات الاعمال الجامعية في دعم المشاريع الناشئة "

بأن د. مراتي عمار ، جـامعة جيـجل ، قد شارك(ت) بالمداخلة الموسومة بعنوان: " المؤسسات الناشئة جسور الابتكار لتحقيق الأمن الغذائي والصحي المستدام " ضمن فعاليات الملتقى المنعقد يوم: 11 فيفري 2025 بجامعة محمد بوضياف ـ المسيلة.

رئيس الملتقى

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الملتقى الوطني حول:
الإبتكار و ريادة الأعمال
دور حاضنات الأعمال الجامعية
في دعم المشاريع الناشئة
2025/02/

أ.د بوري نور الدين

رئيس المخبر

أ.د. عبد الحميد

عميد الكلية

عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
و علـوم التسـيير
أ. خيـيم محمـد الحميد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - مسيلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني حول: الإبتكار وريادة الأعمال: دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المشاريع الناشئة

يوم 11ديسمبر 2024

استمارة المشاركة في الملتقى

من إعداد:

الاسم واللقب: مراتي عمار

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد قسم ب

التخصص: تسويق

المؤسسة المستخدمة: جامعة محمد بوضياف

البريد الالكتروني ammar.merati55@univ-msila.dz

الاسم واللقب: معايش أميرة

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد قسم ب

التخصص: تسويق

المؤسسة المستخدمة: المركز الجامعي ميلة

البريد الالكترون amira.maiche@univ-jijel.dz

الهاتف: 0657107570

محور المداخلة: تطوير الابتكار في المؤسسات الناشئة

عنوان المداخلة: المؤسسات الناشئة جسور الابتكار لتحقيق الأمن الغذائي والصحي المستدام.

ملخص:

تلعب المؤسسات الناشئة دورا رياديا ومهما في مجال التنمية، حيث لاقت رواجا منقطع النظير في مختلف أنحاء العالم خاصة مع التطور التكنولوجي وتزايد وسائل الابتكار والإبداع في سياق مفاهيم العولمة الشاملة، إذ أنها صارت مرتعا للحرفية وتنمية المهارات وصقل المواهب وأيضا وسيلة لكسب الأرزاق والدخول في عالم الشغل، وتعمل المؤسسات الناشئة كغيرها من المؤسسات في ظل بيئة تمتاز بظروفها المتقلبة والمعقدة مما يجعلها تكابد بكل قوة من أجل فرض نفسها والبقاء في السوق، ويسري ذلك عبر تطبيق نشاط الابتكار بشكل مستمر في جميع أنشطتها وأعمالها وعلى كافة المستويات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، الإبتكار، التطوير،التنمية.

Abstract:

Start-ups play a leading and important role in the field of development, as they have gained unprecedented popularity in various parts of the world, especially with technological development and the increase in means of innovation and creativity in the context of the concepts of comprehensive globalization, as they have become a haven for craftsmanship, skill development, and talent refinement, as well as a means of earning a living and entering the world of

work. Start-ups, like other institutions, operate in an environment characterized by its volatile and complex circumstances, which makes them struggle with all their might to impose themselves and remain in the market. This is achieved through the continuous application of innovation activity in all their activities and businesses at all levels.

Keywords: Startups, Innovation, Development, Growth.

مقدمة:

تلعب المؤسسات الناشئة دورا رياديا ومهما في مجال التنمية، حيث لاقت رواجا منقطع النظير في مختلف أنحاء العالم خاصة مع التطور التكنولوجي وتزايد وسائل الابتكار والإبداع في سياق مفاهيم العولمة الشاملة إذ أنها صارت مرتعا للحرفية وتنمية المهارات وصقل المواهب وأيضا وسيلة لكسب الأرزاق والدخول في عالم الشغل وتعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات في ظل بيئة تمتاز بظروفها المتقلبة والمعقدة مما يجعلها تكابد بكل قوة من أجل فرض نفسها والبقاء في السوق، ويسري ذلك عبر تطبيق نشاط الابتكار بشكل مستمر في جميع أنشطتها وأعمالها وعلى كافة المستويات.

وعليه فإن الابتكار مفتاح النجاح للمؤسسات الناشئة، فالابتكار لا يقتصر على تطوير التكنولوجيا الجديدة فحسب بل يسمح بالتحول نحو أنظمة إنتاج أكثر استدامة مرتكزا على أفضل إجراءات المساعدة على القرارات الأكثر فعالية وتشاركية ومراعاة كل أشكال الابتكار الذي يخدم التنمية المستدامة، فضلا عن كونه مصدرا استراتيجيا للتنافسية، وعليه على كل مؤسسات ناشئة أن تطور قدراتها الابتكارية لمواجهة منافسيها وإدارتها بما يتلاءم والفلسفة الجديدة للتنمية المستدامة.

انطلاقا مما تقدم نسعى في هذه المداخلة إلى الإجابة على التساؤل التالي: ما هو دور الابتكار في تطوير المؤسسات الناشئة؟

للإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيم الدراسة على النحو التالي:

- المحور الأول: مدخل إلى الابتكار
- المحور الثاني: الإطار النظري المؤسسات الناشئة .
- المحور الثالث: سبل تطوير الابتكار في المؤسسات الناشئة.

المحور الأول: مدخل إلى الابتكار:

في ظل الظروف التنافسية لم يعد الابتكار مقتصرا على المؤسسات الكبيرة والتي كانت تنظر إليه على أنه عملية التوصل إلى الاختراق أي التقدم المفاجئ الذي يغير القطاع، السوق والمنتج بل تعدى إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والتي تنظر إلى الابتكار بمفهوم التحسين. بالرغم من وجود دراسات كثيرة حول الابتكار غير أن عدد قليل منها فقط ركز على أهم محددات الابتكار في الإطار الخاص للمؤسسات الناشئة، وهذا يعود ربما إلى تركيز أغلب الدراسات على العوامل التي تؤدي إلى بقاء هذه المؤسسات مثل التمويل وليس على العوامل التي تؤدي إلى نموها مثل الابتكار.

1- تعريف الابتكار:

يحمل الابتكار معان متعددة ويختلف تعريفه باختلاف وجهات النظر وهي أحد المشاكل التي تواجه تحليل مصطلح الابتكار أي غياب اتفاق جامع حول معناه. فالبعض يؤكد على أنه شيء جديد والبعض الأخر على أنه أي شيء مختلف بالنسبة للمؤسسة التي أدخل عليها ومن هذه التعاريف:

الابتكار هو إنتاج سلعة جديدة باعتماد طريقة عمل جديدة وإدخال هيكلة إنتاج جديدة، فتح سوق جديدة والحصول على مورد جديد.[1]

أما بيتر دراكر فقد عرفه على أنه التخلي المنظم عن القديم مؤكدا على ما قاله شومبتير من أن الإبتكار هو هدم خلاق.

في حين نجد أن منظمة التعاون والتنمية تعرف الابتكار على أنه مجموع الخطوات العلمية والفنية والتجارية والمالية اللازمة لنجاح تطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، والاستخدام التجاري لأساليب وعمليات أو معدات جديدة أو محسنة أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية وليس البحث والتطوير إلى خطوة واحدة من هذه الخطوات.[2]

و يعرف الابتكار على أنه استخدام معرفة جديدة من أجل تغيير العمليات التنظيمية أو خلق منتجات وخدمات يمكن تسويقها.

الشكل رقم -1-: مفهوم الإبتكار الأول إلى الفكرة وإلى المنتج ثم إلى السوق.

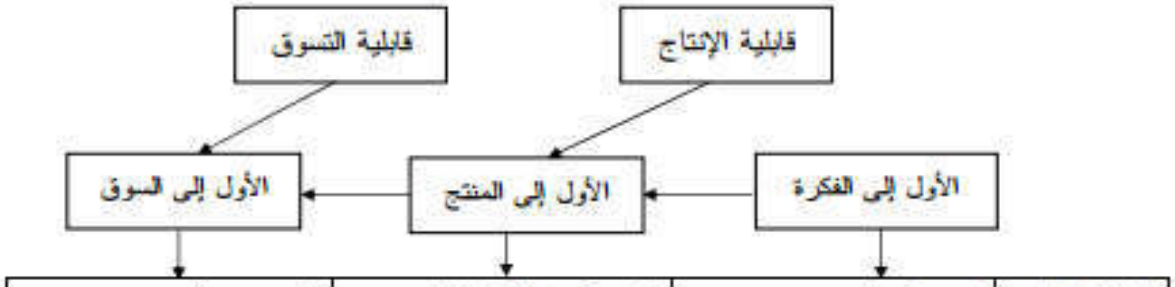

العامل المؤثر	الجودة – التحسين	الهندسة – كفاءة الإنتاج	القرب من السوق
الوسائل المساعدة	الخبرة الذاتية للمبتكر أو الشركة، الموردون الزبائن، والمنافسون.	الخبرة الهندسية، مرونة التكنولوجيا العملية، إدارة عمليات كفؤة، إدارة تكاليف كفؤة.	الخبرة التسويقية، التوجه إلى الزبون، قنوات التوزيع، سياسات التسعير، وترويج وإعلان.

المصدر: نجم عبود نجم، إدارة الإبتكار، الأردن، دار وائل للنشر، ص 23.

2- أهمية الابتكار:

إن النظرة إلى الابتكار قد تغيرت كثيرا في وقتنا الحاضر على مستوى المؤسسات، حيث أصبح ينظر إليه على أنه مصدر لتحقيق الثروة وعامل مهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقد أصبح أحد المؤشرات الهامة التي تساعد إلى حد كبير في الاستدلال على مدى تقدم المؤسسات بمختلف أنواعها حيث لم ينتبه مسيرو المؤسسات الناشئة للأهمية القصوى التي يكتسيها الابتكار بما يتضمنه من خلق وإبداع إلا خلال العشرية الأخيرة، ويمكن أن نلخص أهمية الابتكار في أنه[3].

- ينمي ويراكم المهارات الشخصية في التفكير والتفاعل الجماعي من خلال فرق العصف الذهني.
- يزيد من جودة القرارات التي توضع لمعالجة المشكلات على مستوى المؤسسة أو على مستوى قطاعاتها وإداراتها، في المجالات المختلفة الفنية والمالية والتسويقية .
- يحسن من جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.
- يساعد على تقليل الفترة بين تقديم منتج جديد وأخر مما يساهم في تميز المؤسسة من حيث التنافس بالوقت.
- يساعد على خلق وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.
- يساعد على إيجاد سبل لتفعيل وزيادة حجم المبيعات.
- يساعد على خلق وتعزيز صورة ذهنية طيبة عن المؤسسة لدى عملائها.
- يسمح الابتكار للمؤسسة بالاحتكار ولو جزئي ومؤقت للسوق وذلك حسب درجة كثافة الابتكار.
- الابتكار كفيل بتفعيل الصيغ المناسبة الكفيلة بخفض تكاليف وزيادة أرباح المؤسسة عبر التصريف المحكم لمنتجاتها الجديدة أو المطورة.
- يلعب الابتكار أهمية في تنمية الرأسمال البشري من خلال تأهيله وتدريبه على المعارف التكنولوجية وعمليات البحث والتطوير.

في حين يرى حريم أن أهمية الإبتكار تكمن في كونه ميزة تنافسية وخاصة في المؤسسات الحديثة النشأة، ولقد أكد العديد من الباحثين على حاجة المؤسسات للإبتكار باعتباره موردا هاما للمؤسسة يجب إدارته بل حتى تنميته وتطويره .

3- **خصائص الابتكار:**

إن الابتكار يأخذ أشكالا متعددة تتلاءم مع المخرجات من عملية الابتكار التي تكون ضمن أشكال متعددة كالأتي:[4]

- **الابتكار يعني التمايز**: أي إدخال ما هو مختلف عن المنافسين حيث ينشئ شريحة سوقية من خلال الاستجابة المنفردة لحاجاتها عن طريق الابتكار.
- **الابتكار يمثل الجديد:** إدخال الجديد كليا أو جزئيا وهو بذلك يمثل مصدرا من أجل المحافظة على حصة المؤسسة السوقية وتطويرها.
- **الابتكار هو القدرة على اكتشاف الفرص**: وهو نمط من أنماط الابتكار الذي يستند على قراءة جديدة للحاجات والتوقعات ورؤية خلاقة لاكتشاف قدرة المنتج الجديد في خلق طلب فعال ولاكتشاف السوق الجديدة الذي هو غير معروف لحد الآن.
- **الابتكار أن تكون المحرك الأول في السوق**: وفي هذا تميز لصاحب الابتكار أن يكون الأول في التوصل إلى الفكرة والمنتج والسوق عن الآخرين، وحتى في حالة صاحب التحسين يكون الأول لما أدخل على المنتج من تعديلات وهذه ميزة المؤسسات المبتكرة، أي صاحب الابتكار أسرع من منافسيه في التوصل إلى الفكرة وإدخال ما هو جديد.

المحور الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة

1- مفهوم المؤسسات الناشئة

على الرغم من كثرة الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الناشئة خاصة في الأونة الأخيرة إلا أنه لا يوجد تعريف موحد، إذ أن كلمة ناشئة لها مفاهيم نسبية تختلف من قطاع إلى أخر ومن دولة لأخرى مما أدى إلى إنفراد كل دولة بتعريف خاص بها، ويرجع ذلك إلى اختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد نتيجة اختلاف الإمكانيات والموارد ومستويات التطور الاقتصادي من دولة لأخرى.

تعرف المؤسسة الناشئة startup اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة start-up تتكون من جزأين start وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و upوهو ما يشير لفكرة النمو القوي، لذا هناك من يعرفها بأنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير وبغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.[5].

يعرفها رائد الأعمال الشهير "ستيف بلانك " أن المؤسسة الناشئة ليست نسخة مصغرة من المؤسسات الكبرى وهي لا تتبع وفقا للخطط الرئيسية، هي تلك المؤسسات التي تنتقل من فشل إلى فشل بسرعة حتى تحقق النجاح وفي الأخير حيث تتعلم باستمرار من الزبائن وهو ما يعلمها التكيف والتكرار وتحسين الأفكار الأولية.

من خلال هذه التعاريف نستخلص أن المؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة النشأة في عالم الأعمال تكاليفها منخفضة عند الانطلاق، مقابل أرباحها السريعة في ظل قابليتها السريعة للنمو، والقدرة على التوسع باعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

2- دورة حياة المؤسسات الناشئة:

من خلال التعاريف المقدمة قد يتخيل إلينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، ويمكن إبرازها في:

- مرحلة ما قبل انطلاق المؤسسة الناشئة : من خلال طرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة حيث يتم في هذه المرحلة التعمق في البحث ، دراسة فكرة والبحث عن ممول.
- مرحلة انطلاق المؤسسة الناشئة: من خلال طرح الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، وقد يكون التمويل هنا من طرف العائلة، الأصدقاء أو المغامرون حيث تكون درجة المخاطرة عالية.
- مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: أين يكون المنتج قد بلغ الذروة، وهنا يمكن أن يكون هناك ضغط سلبي من خلال العديد من العوائق التي تؤدي إلى تراجع المنحى.
- مرحلة الإنزلاق في الوادي: حيث رغم إستمرار الممولين المغامرين بتمويل المشروع إلا أنه يواصل التراجع إلى وادي الموت وهو ما يعني خروج المشروع من السوق إذا لم يتم التدارك.
- مرحلة تسلق المنحدر : من خلال العمل على تعديل المنتج عن طريق إصدارات جديدة محسنة وهكذا تبدأ المؤسسة بالنهوض من جديد بفضل الجيل الثاني من المنتج.

3- أهمية وأهداف المؤسسات الناشئة:

لقد شهدت المؤسسات الناشئة اهتماما متزايدا من طرف العديد من الدول نظرا لدورها الكبير في النشاط الاقتصادي خاصة بعد أن أثبتت فعاليتها في معالجة المشاكل الاقتصادية.

سوف نستعرض في هذا االجزء أهمية والأهداف المؤسسات الناشئة:

أولا: أهمية المؤسسات الناشئة :

يمكن إبرازها فيما يلي:

- الحد من البطالة وتوفير مناصب العمل.
- التجديد في الخدمات والمنتوجات المقدمة.
- استغلال الثروات المحلية.
- القضاء على الاحتكار وتحقيق التوازن الجهوي.
- انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوبة وصغر القروض والمخاطر المنطوية عليها .
- نقص حجم القوة العاملة اللازمة وتحقيق روح الفريق وتقليل التكاليف نسبيا.
- بساطة التكنولوجيا المستعملة وسهولة العمل فيها.

- وجود إجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة ووضوح التنظيم.

- نقص تكلفة الإدارة والمصاريف العمومية.

- السرعة والدقة في اتخاذ القرار.

- السرعة في تغيير النشاط.

- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي.

محاربة الفقر وتنمية المناطق النائية.

- دعم الصادرات.

ثانيا: أهداف المؤسسات الناشئة :

تسعى المؤسسات الناشئة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية ثم التخلي عنها لأي سبب كان، ومثال ذلك تنشيط الصناعات التقليدية المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية... إلخ.
- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم الأشخاص آخرين.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل العمالة فيها جراء اعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض تقليص بعض الأنشطة المفقودة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- تهدف أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تمثل القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

4- معوقات التي تواجه إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة:

تواجه المؤسسات الناشئة العديد من المعوقات التي لا تختلف المعوقات التي تواجهها المؤسسات الناشئة باعتبار أن تكون مؤسسة ناشئة هو وضع مؤقت، إما بسبب عدم تحقيق نموذج الأعمال وبالتالي فان المؤسسة الناشئة تفشل

أو تختفي، أو ، أنها تنجحت ويتم امتصاصها أو تحولها إلى مؤسسة كلاسيكية أو تقليدية تقريبا، وعليه قد تواجه المعوقات المشتركة، كالصعوبة الحصول على التمويل والضمانات، وصعوبات كثيرة أخرى متعلقة بعدم ملائمة مناخ الأعمال والقوانين والتشريعات، وتواضع البنية التحتية والمصرفية ونقص المعلومات، وضعف الخبرات في مجال إدارة المشاريع وعدم انتشار ثقافة المبادرة والابتكار، كما أن عددا كبيرا من هذه المؤسسات يعمل في القطاع غير الرسمي، ويستهدف الأسواق المحلية وهو بالتالي غير قادر على المنافسة إقليميا ودوليا. وبينت نتائج المسوح المتعلقة بوجهة نظر المؤسسات حول العالم فيما يتعلق بأكبر ست معوقات تواجهها تلك المؤسسات، أن خدمات البنية الأساسية مثل الكهرباء، بالإضافة إلى عدم توفر التمويل، والمنافسة غير العادلة من القطاع غير الرسمي، وارتفاع معدلات الضريبة وعدم الاستقرار السياسي وانتشار الفساد تمثل أكبر العوائق.

وبالرغم من أن قائمة القيود ومعوقات المؤسسات الناشئة طويلة ويصعب حصرها كلها أو تبويبها بطريقة واحدة، فيمكن الأغراض التحليل، وبناء على الأدبيات ذات العلاقة، تبويب هذه المعوقات في ثلاثة أقسام وهي[6] :

- المعوقات المؤسسية والتنظيمية؛
- المعوقات التمويلية؛
- المعوقات المرتبطة بقدرات المؤسسة.

- **<u>المعوقات المؤسسية والتنظيمية:</u>** تتعلق هذه المعوقات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام، بحيث تتمثل المعوقات التنظيمية والتشريعية في التعقيد في إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المؤسسات الناشئة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات الناظمة للمؤسسات الناشئة في حال وجدت، إلا أن المؤسسات الناشئة في القطاع الرسمي تتأثر أكثر من غيرها بالمعوقات المؤسسية، نظرًا إلى أن تلك المؤسسات لا تمتلك الإمكانات التي تمتلكها المؤسسات الكبيرة لتجاوز تلك العقبات أو التعامل معها، بينما لا تلتزم المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي بالقوانين والقواعد الرسمية السائدة. اذ تتجاوز عدد إجراءات تأسيس المؤسسات في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 7 إجراءات، وكذلك متوسط عدد الإجراءات في الدول النامية متوسطة الدخل والبالغ 8 إجراءات، حيث يبلغ ذلك العدد 14 إجراء في الجزائر، و12 إجراء في الكويت، و11 إجراء في كل من جيبوتي وفلسطين و 10 إجراءات في كل من العراق والسودان وتونس . كما يتجاوز متوسط الوقت اللازم لبدء ممارسة الأعمال في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 30 يوما، وكذلك متوسط الدول متوسطة الدخل المقدر بحوالي 35 يوما، حيث يبلغ ذلك المتوسط 74 يوما في العراق، و 48 يوما في فلسطين، و 40 يوما في اليمن، و 37 يوما في جيبوتي، و 36 يوما في السودان، وحوالي 32 يوما في الكويت.
- **<u>المعوقات التمويلية:</u>** تعتبر المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الناشئة، والتي " تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، مثل الحصول على القروض من المصارف

التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، إما لجهة عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد، كذلك الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها.

وهذا ما يجعل المؤسسات الناشئة أمام خيار حتمي، ألا وهو اللجوء إلى طرق التمويل التقليدية ممثلة في القروض المصرفية، بل نجد أن البنوك تتحفظ كثيرا عند تمويل هذه المؤسسات والسبب في ذلك – على حد زعم البنوك – أن خطر منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات جد مرتفع، نظرا لنقص الضمانات وانعدام تقنيات تسيير المخاطر عند هذه المؤسسات (مخاطر الصرف، مخاطر تغير معدلات الفائدة،...) والملاحظ هنا أن البنوك تطالب بتطوير أسلوب التسيير المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل نظام مصرفي متخلف.

وبالرغم من إنشاء عدد من الدول العربية مؤسسات وصناديق خاصة لتمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، على غرار بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس والصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، والبنك الشعبي في المغرب، والصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هذا الجهاز الذي عرف في تنظيمه إصلاحات معتبرة سنة 2003، كما تم في نفس السنة إعادة النظر في النظام القانوني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قصد تمكينه من تمويل المشاريع الصغيرة لفئة الأشخاص البطالين ما بين 35 و 50 سنة؛ بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الموجه للأسرة المنتجة ، وإنشاء حاضنة الاعمال التي لها دور كبير في مرافقة الشباب الراغم في انشاء مؤسسة ناشئة، إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الدول النامية ما زال يشكو من قلة الحصول على التمويل، وسجلت الدول العربية مستويات متدنية من نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة المتحصلة على القروض بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى، ما عدا دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

ويرتبط نقص التمويل الموجه إلى المؤسسات الناشئة بقصور في ثلاثة عوامل رئيسية وهي :

- **الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المالي:** يشمل الإطار القانوني والتنظيمي مجموعة القوانين والأنظمة التي تحدد نطاق وعمق المؤسسات المالية والأدوات التمويلية والأسواق العاملة في بلد معين.

- **البنية التحتية التمويلية** : وتشمل البنية التحتية التمويلية معايير المحاسبة والمراجعة ونظم تقييم الجدارة الائتمانية والسجلات والمكاتب الائتمانية ، ونظم الضمان وقوانين الإفلاس وتطور أنظمة التمويل من خلال المساهمة في رأس المال، وأنظمة المدفوعات والتسوية.

- **قدرات المؤسسات التمويلية:** أما قدرات المؤسسات التمويلية فتشمل مدى ملائمة أنظمة الإقراض التي تعمل بها والتي عادة ما تكون مناسبة للقروض الكبيرة أكثر من القروض الصغيرة.

➢ **<u>المعوقات المرتبطة بقدرات المؤسسة:</u>**

يتمثل ضعف القدرات الداخلية للمؤسسات الناشئة بشكل رئيسي في ما يلي:

- الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع؛
- عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية؛
- استهداف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية؛
- قلة الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية؛
- انحصار نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء ؛
- ضعف القدرة على الترويج للابتكارية الجديدة؛
- ضعف قدرتها على التعامل مع محيطها الخارجي خاصة فيما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المؤسسات الكبيري؛
- وضعف في تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية في مجالات تسجيل الأصول واستصدار التراخيص والضريبة وقوانين العمل
- فضلا عن الصعوبات التي تجدها تلك المؤسسات في تلبية شروط القروض، خاصة من حيث الضمانات والالتزام بشفافية المعلومات ومسك حسابات مالية منتظمة ومدققة.

المحور الثالث: سبل تطوير الابتكار في المؤسسات الناشئة

1- أهم دوافع الابتكار:

تنوع الأطر التي تعمل بها المؤسسات الناشئة وعدم تجانس سلوكها يحد من إمكانية التحديد الدقيق لدوافع الابتكار بها، غير أن دراسة أجريت على مجموعة من المؤسسات خلصت إلى أن دوافع الابتكار تتمحور حول ثلاث نقاط أساسية، فالابتكار يستجيب أكثر للحاجات الإستراتيجية للتمركز في السوق من الحاجة للبقاء، والابتكار يعتبر نشاط ذو مخاطرة لأنه يؤدي إلى التغيير، في ظل هذه الشروط وحتى تتمكن المؤسسة من الابتكار بشكل مستمر من المهم أن تحوز على جملة من المهارات والموارد [7].

الشكل رقم 02: دوافع الابتكار

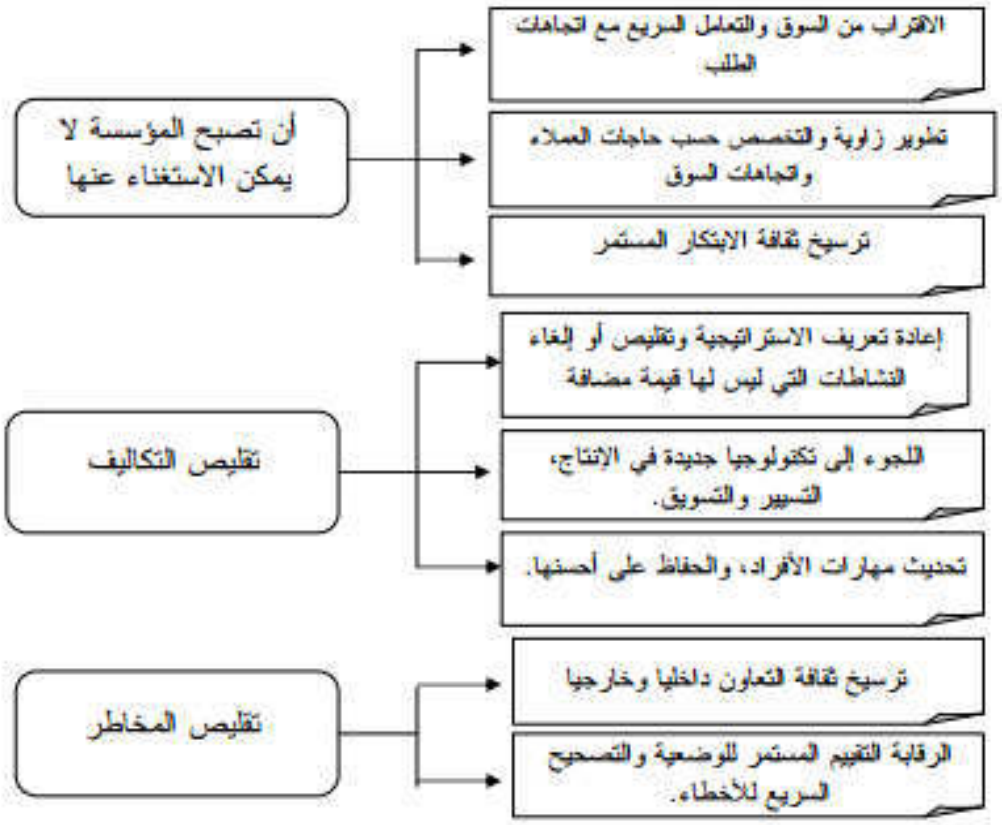

المصدر: طاهري فاطمة الزهراء و طاهري طيبة، تقييم الخطر الناتج عن الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 08/07/06أفريل 2010.ص3.

2- مقومات وعوائق الابتكار في المؤسسات الناشئة :

لكي تتمكن المؤسسات الناشئة من مواجهة تحديات اقتصاد، فلا بد من تشجيع التحديث والابتكار والاستثمار فيها ويتطلب الابتكار ذهنية تتميز بروح المبادرة، وحس الإبداع وقدرات تنظيمية ديناميكية، وذهنية منفتحة على أفكار جديدة وثقافات أخرى، وتعزز بيئة التعلم، وإذا أريد للقدرة الابتكارية أن تتطور، يجب على المبتكرين التمسك بقيم المؤسسات وأهدافها المشتركة ويجب أن تكون القيم التي تدعم القدرة الابتكارية جزءاً لا يتجزأ من نسيج ثقافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى فان للحكومات دور هام ورئيسي في تمويل البحث والتطوير، فلم يصل مستوى الابتكار والتطوير في المؤسسات الناشئة في مجال البحث بشكل عام إلى المستوى الأمثل لأنها لا تستطيع أن تجني بشكل كامل مردود جهودها في هذا المجال.

توجد العديد من المقومات وعوائق الابتكار في المؤسسات الناشئة وسيتم التطرق **إليها فيما يلي:**

1.2- مقومات انتشار الابتكار في المؤسسات الناشئة

إن انتشار الابتكار في هذا النوع من المؤسسات يعتمد لحد ما على التسويق، هذا الأخير يلعب دورا هاما في كشف متغيرات السوق وفهم طبيعة العملاء ومتطلباتهم ورغباتهم، زيادة على تقدير التغيرات في الأسواق واتجاهاتها، وعموما فإن انتشار الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على المقومات التالية[8]:

- وجود إستراتيجية طموحه، تساعد على تجاوز السوق المحلية من جهة والدخول إلى الأسواق العالمية من جهة أخرى؛

- اعتماد الأسلوب المنهج العلمي في جمع المعلومات المتعلقة بالأسواق من أجل الابتكار، إضافة إلى تبني برامج التجديد كذلك من خلال الاستعانة بالخبرات الأجنبية كلما اقتضى الأمر ذلك؛

- مسايرة تطورات السوق والاستمرارية في مواكبة الأفكار واتجاهات السوق، إذ أن ويفضل هذا الأسلوب تمكنت المؤسسات من تحسين إلهامها وإطلاعها على المناخ السائد في الأسواق، ومن ثم على أذواق المستهلكين مع أوضاع السوق؛

- اعتماد التكنولوجيا الحديثة الملائمة والموافقة لتحسين القدرات الإبداعية والإبتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2- عوائق انتشار الابتكار في المؤسسات الناشئة.

هناك مجموعة من الصعوبات التي تقف كعائق في إدارة الابتكار في المؤسسات الناشئة نذكر منها ما يلي[9]:

- التمويل الذي يعتبر مشكلة بوجه عام من أبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات الناشئة، خصوصا في مرحلة الانطلاق فكثيرا ما تعتمد هذه المؤسسات على الأموال الخاصة للمؤسسين أو على الفروض العائلية؛

- نقص المعلومات عن مستوى المخاطر الاقتصادية والمالية الناتجة عن إدخال ابتكارات جديدة إلى السوق

- الاتصال السيئ بين أقطاب المؤسسة من العوائق التي تقف أمام الابتكار، بالإضافة إلى مدى تقبل المستخدمين لفكرة جديدة في الإنتاج لأنهم يرون فيها تهديدا لمناصبهم أو تخفيض في الأجور، لذلك يجب توعيتهم بضرورة الابتكار لضمان مستقبل المؤسسة؛

- نقص الموارد البشرية وعدم تنوع الكفاءات ما يؤدي بالمؤسسات إلى عدم وجود فرص للإبداع والابتكار

- الصعوبة في تحديد حاجيات السوق، فضعف التسويق يعد عائقا هاما في كل مراحل المشروع الإبتكاري، كذلك لأهميته في تحديد تكاليف المنتوج الجديد، وحصص السوق، وتحقيق رغبات

المستهلكين؛

- عدم قدرة المؤسسات الناشئة على مسايرة التطورات الجديدة والتي يكون لها تأثير مباشر وغير مباشر على قطاعها، كما يمكن أن يكون توقيت المعلومة حاسما لنجاح الأعمال التجارية.

3- مصادر تطوير الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوجد عدة مصادر لتطوير الابتكار في المؤسسات الناشئة، ويمكن التمييز بين **مصدرين لتطوير قدرة المؤسسات على الابتكار هما:**

- **<u>المصادر الخارجية</u>: وتتمثل في:**

3-1- مراكز البحث ونميز بين نوعين من المراكز[10] :

- المراكز العامة: وتتمثل في كل مؤسسات البحث والتطوير، وكذا مراكز البحث التطبيقي .
- لهياكل الخاصة : وتشمل على مجموعة مقاولات القطاع الخاص والمبدعين الأحرار الذين يقومون بأبحاث علمية أو تصورات تكنولوجية بغرض حل المشاكل والتغلب على الصعوبات التي يتعرضون إليها.

3-2- الدعم الحكومي: نظرا للمصاعب التي يواجهها المؤسسات الخاصة في الاستحواذ على كامل العوائد الناجمة من استثمارها في مجال الابتكار، والمخاطر الناجمة عن هذه الابتكارات يبقى للحكومات دورا في دعم الابتكار من خلال الإنفاق المباشر للحكومات والمساعدات، أو من خلال سياسة ضريبية تحفز على الابتكار.

- **<u>المصادر الداخلية</u>: وتتمثل في**

- الاهتمام بالتسيير والتنظيم : يكتسي الطابع التنظيمي أهمية بالغة في رفع أداء المؤسسة، وخلق ظروف مشجعة للإبداع عن طريق إدماج الابتكار كهدف إستراتيجي وعمل مخطط له، وتوعية كل الأطراف في المؤسسة بأهمية الابتكار في تطوير ونمو المؤسسة.

- الاهتمام بالعنصر البشري: يعتبر العنصر المحرك الأساسي للعملية الإبداعية والاهتمام بهذا المورد يعطي دفعا للابتكار.

- الاهتمام بنظام المعلومات إن المخاطر التي تخف نشاط الابتكار والناتجة عن ظروف عدم التأكد الكبير بسبب التطور المتسارع للمعارف، يفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماد نظام معلوماتي فعال، ويعد هذا النظام بمثابة المصباح الذي يجنب المؤسسات من العثرات ويدلها على الطريق السليم الذي يوصلها للهدف المنشود.

ولتفعيل دور الابتكار في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبغي:

- توفير الاستراتيجيات المناسبة والمتطورة وكذا العناصر البشرية المدربة والقادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى.
- التقييم المستمر لعملية الابتكار ومن ثم ضمان التطوير المستمر وتحسين الأداء.
- خلق فرص تدريبية من أجل تكوين عمالة ماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة.
- تقديم الحوافز للابتكارات المتميزة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة للطلب.

- التأكد من احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعملية الابتكار ومدى ملائمة ومناسبة هذه الاحتياجات للموارد المالية للمؤسسة.

الخاتمة:

تلعب المؤسسات الناشئة دورا هاما في اقتصاديات الدول، فقد بينت الدراسات والأبحاث الحديثة الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في دعم الاقتصاديات وفي تحقيق الرفاهية والازدهار، الأمر الذي يتطلب البحث عن الأساليب والطرق الفعالة لدعم هذه المؤسسات وتنميتها. ويمثل الابتكار ضرورة حتمية لإدارة هذه المؤسسات في الوقت الراهن للمحافظة عليها وذلك من خلال إكسابها قدرة وميزة تنافسية تعمل على تحسين وتعديل منتجاتها وأساليبها ونمط عملها، وقد أصبح ينظر إلى الابتكار على أنه من أهم المعايير التي تحدد درجة تميز المؤسسة، بل أكثر من ذلك عامل محدد لاستمراريتها وبقائها وذلك في ظل ما يميز بيئة الأعمال لأغلب المؤسسات اليوم من تغير سريع ومنافسة حادة.

انطلاقا من هذه المعاينة ينبغي أن نعطي جملة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في نجاح ابتكار في المؤسسات الناشئة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها المحيط الاقتصادي:

- من الضروري على المؤسسات الناشئة أن تقوم باستقطاب كفاءات بشرية متخصصة في الابتكار والإبداع.
- القيام بعمليات التوعية والتحسيس بأهمية نشاط الابتكار على كل مستويات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.
- تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في مختلف ميادين النشاط من أجل وضع استراتيجيه ابتكاريه صحيحة.
- تطوير التدريب المهني وبصفة مستمرة للعاملين باعتباره أحد المصادر الرئيسية للميزة التنافسية.
- تدعيم الأعمال الإبداعية والابتكاريه وتوفير الدعم المالي لها.
- محاولة الاستفادة من تجارب المؤسسات الناجحة في مجال الابتكار.

قائمة المراجع:

[1] نجم عبود نجم، إدارة الابتكار، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2003، ص16

[2] طرشي محمد، بربري محمد أمين: دور وأهمية الابتكار في تعزيز الميوة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقى العلمي الدولي ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 28 نوفمبر2008، ص12.

[3] أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر(الأصول والمهارات)، بدون دار نشر، مصر، 2002، ص260.

[4] بلال خلف السكارنة : الريادة وإدارة منظمات الأعمال، ط1، دار المسيرة، الأردن،2008، ص54.

[5] بولشعور شريفة: دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد2018،2، ص417.

[6] مولود قنوش وأصحابه: مجمع أعمال كتاب جماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي،حالة منطقة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، ص52، ب ت ن.

[7] طاهري فاطمة الزهراء و طاهري طيبة، تقييم الخطر الناتج عن الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 08/07/06أفريل 2010.ص2.

[8] نبيل جواد: إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 2007، ص185.

[9] محمد بوصبع و سمير قفايفية: تطوير الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017، ص54.

[10] عمار عماري، سعيد بوسعدة: الإبداع التكنولوجي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03،جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائرن 2004، ص52.